حين يرفع المواطن جنسيته فوق الحصار

مريم شومان

لم يكن العلم الأميركي فوق منزل لؤي أبو ريدة في قرية قصرة جنوب نابلس مجرد قطعة قماش ترفرف فوق سطح بيت محاصر، لأنه في لحظة تحول العلم إلى رسالة، وربما سؤال أكبر «مَن صاحبه».

أبو ريدة مواطن فلسطيني يحمل الجنسية الأميركية، عاد من الولايات المتحدة إلى بلدته، ترك زوجته وبناته وعمله ومنزله الكبير هناك، في محاولة لحماية منزله في مواجهة البؤرة الاستيطانية المحيطة به، ثم رفع العلم الأميركي في مشهد كان كافيا لإشعال نقاش واسع على وسائل التواصل الاجتماعي.

فلسطيني يرفع علم دولة أخرى فوق منزله في أرضه، البعض رأى في هذه الخطوة تصرفا ذكيا، والبعض رآها مساسا بالهوية الوطنية، وبين الرأيين ظهرت أسئلة أعمق تتعلق بالهوية والحماية والسيادة وحدود استخدام الجنسية في الدفاع عن الحقوق.

أما أبو ريدة فلا يرى في الأمر تناقضا، يقول بوضوح إن رفع العلم الأميركي لا ينتقص من فلسطينيته، وأن الأرض أرضه والبيت بيته، لكنه يريد أن يقول للدولة التي يحمل جنسيتها: أنا موطن أميركي محاصر، وهنا تبدأ القصة الحقيقية.

لم يرفع أبو ريدة العلم الأميركي احتفالا بالولايات المتحدة، ولم يقدمه بديلا عن العلم الفلسطيني، رفعه كوسيلة ضغط، هو يريد نقل قضية منزله من حدود القرية إلى مساحة سياسية أوسع، يريد أن تصبح القضية قضية مواطن أميركي يطلب من حكومته أن تحميه ما يجعل هذه الخطوة أكبر من مجرد اختيار رمز وطني.

إنها محاولة لاستخدام الجنسية كأداة سياسية وقانونية ودبلوماسية، والرسالة هنا ليست موجهة للفلسطينيين فقط، بل موجهة أساسا إلى واشنطن؛ إذا كانت الجنسية الأميركية تمنحني الحقوق، فأين حقوقي عندما أكون محاصرا؟ وهذا هو جوهر خطوته.

ففي السياسة الرموز لا تعمل دائما بالطريقة التي يقصدها أصحابها، العلم الأميركي فوق منزل فلسطيني يمكن أن يُقرأ فلسطينيا بوصفه تنازلا عن رمز وطني، لكنه يمكن أن يُقرأ أميركيا بطريقة مختلفة تماما، وهذه هي المفارقة.

أبو ريدة لا يحاول أن يجعل البيت أميركيا، هو يحاول أن يجعل القضية مرئية داخل الولايات المتحدة، إنه يخاطب الدولة التي يحمل جنسيتها بلغتها السياسية، وبهذا المعنى يتحول العلم إلى أداة دبلوماسية شعبية فردية، وهو هنا لا ينتظر فقط أن تتحدث عنه المؤسسات الرسمية، بل يحاول أن يصنع قضية يستطيع نقلها بنفسه إلى الرأي العام الأميركي، وهذه نقطة تستحق التوقف.

فالقضايا السياسية لا تتحرك دائما عبر الحكومات، أحيانا يبدأ الضغط من فرد، ثم ينتقل إلى الإعلام ومنه إلى الرأي العام، ومنه إلى الكونغرس أو الإدارة، وأبو ريدة يحاول بناء هذا المسار.

وعلى المنصات الاجتماعية لم يحصل أبو ريدة على قراءة واحدة؛ هناك من دافع عنه ورأى هؤلاء أن الرجل يستخدم آخر ما يملكه من أدوات، جنسيته الأميركية ليست عيبا بل يمكن أن تكون وسيلة للدفاع عن منزله.

وبالنسبة لهذا الفريق فالقضية ليست أي علم رفع، بل ماذا يريد أن يحقق، وهو يريد إزالة البؤرة الاستيطانية وحماية منزله.

ومن هذا المنظور، تصبح الجنسية أداة ضغط، ويصبح العلم وسيلة للفت انتباه الحكومة الأميركية والرأي العام الأميركي.

لكن فريقا آخر رأى في الخطوة تجاوزا للخط الوطني، وبعض التعليقات ذهبت أبعد من ذلك؛ اتهمت الرجل باللاوطنية، وبعضها وصف ما فعله بأنه عمالة، وهناك من قرأ رفع العلم باعتباره تنصلا من فلسطينيته.

وهنا ربما كان النقاش أكثر قسوة من الحدث نفسه، لأن تحويل كل اختلاف في الوسيلة إلى اتهام بالخيانة يغلق باب النقاش قبل أن يبدأ.

أبو ريدة لم يقل إنه أميركي بدلا من أن يكون فلسطينيا، بل قال العكس؛ أنا فلسطيني، هذه أرضي، وهذا بيتي.

هناك بُعد آخر في القصة ربما لم يحظَ بالاهتمام الكافي؛ ما فعله أبو ريدة يمكن النظر إليه باعتباره نموذجا صغيرا للدبلوماسية الشعبية، ليس لأنه يمثل الدولة الفلسطينية، بل لأنه يحاول استخدام موقعه كمواطن للتأثير في دولة أخرى.

هذه الدبلوماسية لا تحتاج دائما إلى سفير أو مسؤول، يمكن أن تبدأ من مواطن يحمل قصة قابلة للوصول إلى الإعلام والرأي العام، وهنا تكمن فرصة أكبر من قضية منزل واحد.

إذا نجح أبو ريدة في تحويل قضيته إلى قضية رأي عام داخل الولايات المتحدة، فقد تصبح البؤرة المحيطة بمنزله جزءا من نقاش أوسع حول الاستيطان وحماية المواطنين الأميركيين في المناطق المهددة بالاستيطان.

لكن ذلك يحتاج إلى أكثر من علم، يحتاج إلى توثيق، وإلى إعلام، وإلى رواية واضحة، وإلى مخاطبة مؤسسات أميركية بلغة القانون والحقوق، وإلى تحويل القصة الشخصية إلى قضية عامة يمكن للصحفي وعضو الكونغرس والمنظمات الحقوقية والمواطن الأميركي فهمها.

هنا يصبح العلم بداية، وليس نهاية.

في النهاية، القضية في قصرة لا تتعلق بعلم أميركي فقط، بل تكشف تحولات أكبر في علاقة الفلسطيني بهويته وبالعالم.

فالفلسطيني لا يعيش فقط داخل حدود جغرافية، يعيش أيضا داخل شبكات قانونية وإعلامية ورقمية عابرة للحدود، قد يحمل جنسية أخرى، قد يتحدث لغة أخرى، قد يمتلك علاقات سياسية خارجية، وقد يستخدم هذه الأدوات للدفاع عن قضية مرتبطة بأرضه.

وهذا لا يلغي هويته بالضرورة، بل قد يمنحه أدوات جديدة للدفاع عنها.

لكن الخطر المقابل موجود أيضا؛ فإذا أصبح كل دفاع عن الحق الفلسطيني مشروطا بامتلاك جواز سفر أجنبي فنحن أمام مشكلة أكبر، لأن صاحب الحق لا ينبغي أن يحتاج إلى جنسية أميركية أو أوروبية كي يصبح المحاصر جديرا بالحماية.

هنا تتحول قصة أبو ريدة من حالة فردية إلى سؤال أوسع: لماذا يحتاج الفلسطيني إلى جواز أجنبي كي يسمع العالم صوته؟

قد يبقى الجدل حول العلم أياما أو أسابيع، لكن القضية الحقيقية أكبر، فمن حق أبو ريدة أن يبحث عن كل وسيلة قانونية وسياسية لحماية منزله، ومن حق الفلسطينيين أن يناقشوا رمزية هذه الوسيلة وأن يختلفوا معها.

لكن بين الأمرين مساحة واسعة لا تحتاج إلى تخوين، إذ يمكن رفض الوسيلة دون نزع الوطنية عن صاحبها، ويمكن الدفاع عن الوسيلة دون تحويلها إلى نموذج عام يتبعه الفلسطينيون.

الأهم أن تتحول هذه القصة إلى قضية واضحة، وإذا كان العلم قد نجح في شيء حتى الآن فهو أنه نقل المشهد من سطح منزل في قصرة إلى مساحة أوسع من النقاش.

وهنا تكمن المفارقة

العلم الذي أثار سؤالا حول الهوية قد يتحول إلى أداة للحديث عن الأرض، والجنسية التي رأى فيها البعض تناقضا مع الوطنية قد تصبح وسيلة لمساءلة دولة كبرى.

أما الحكم على الرجل، فيبقى أقل أهمية من السؤال الذي رفعه معه فوق سطح منزله وهو: هل تتحرك الدولة التي يحمل جنسيتها لحماية مُواطنها، أم يبقى العلم مجرد رمز فوق بيت محاصر؟

الرئيس محمود عباس خلال تقليده الاقتصادي الوطني منيب المصري «النجمة الكبرى» من وسام القدس. «تصوير: ثائر غنايم»

قسم أبحاث الزيتون... صمام الأمان لضمان زيادة الإنتاجية والجودة (7-10)

فياض فياض

نؤكد في مستهل هذه الحلقة أن إنتاج زيت زيتون عالي الجودة يتطلب التزاماً صارماً بسلسلة من الإجراءات تبدأ قبل الحصاد وتستمر حتى التعبئة النهائية. إن دور «قسم أبحاث الزيتون» في جامعة «خضوري» هو ترسيخ مبدأ «الهندسة التصنيعية» في المعاصر لتقليل الفاقد الكمي والنوعي وحماية الزيت من الأكسدة المبكرة.

إليك أهم المحاور التي يجب أن يدركها كل مزارع لتعظيم إنتاجيته:

توقيت القطف: السر في «السيولة» والجودة:

إن القطف في الموعد الصحيح يقلل نسبة الفاقد بصورة كبيرة ويضمن أعلى نسبة «سيولة» للزيت داخل المعصرة. القطف المبكر جداً يؤثر سلباً على نسبة استخلاص الزيت، بينما التأخير المبالغ فيه يؤدي لزيادة الحموضة وفقدان المركبات الحيوية مثل البوليفينول. تشير الدراسات إلى ضرورة وجود توازن زمني (نحو 180 يوماً من العقد حتى النضج) لضمان جودة الثمار واكتمال محتواها الزيتي.

العصر السريع: سباق مع الزمن:

يجب نقل الثمار للمعصرة مباشرة وعصرها خلال 24 ساعة كحد أقصى من الحصاد. التأخير في العصر يرفع من نسب الحموضة والأكسدة، مما يحول الزيت من منتج علاجي فاخر إلى زيت متدهور يفقد هويته وفوائده الصحية العالية.

الأكياس البلاستيكية»: دمار شامل للجودة:

يعتبر استخدام الأكياس البلاستيكية لتخزين ونقل الزيتون ممارسة كارثية؛ فهي ترفع درجة حرارة الثمار بشكل حاد، مما يسرع عمليات التعفن والتحلل الكيميائي. البديل الصحي والآمن هو الصناديق البلاستيكية المهواة أو أكياس «الخيش» التي تسمح بتنفس الثمار ووصولها للمعصرة بحالة ممتازة.

التعبئة والتخزين.. إطالة عمر «الذهب السائل»:

بمجرد خروج الزيت من المعصرة، تبدأ معركة الحفاظ عليه من أعدائه الثلاثة: الحرارة، الضوء، والأكسجين.

العبوات: يجب الابتعاد تماماً عن العبوات البلاستيكية لأنها تتفاعل مع أحماض الزيت وتدمر جودته.

البديل الأفضل: استخدام أواني «الستانلس ستيل» أو الصفيح المجلفن (التنك) النظيف والمحكم الإغلاق، أو الزجاج المعتم (الملون) لحماية الزيت من التحلل الضوئي.

خاتمة:

إن التزام المزارع بهذه الإرشادات يمنح المعصرة القدرة على «إكرام» الزيت وليس «إهانته»؛ ليبقى منتجنا الوطني رمزاً للجودة العالمية، وخارطة طريق المزارع نحو النجاح الاقتصادي.

مجلس القضاء الأعلى وسلطة النقد يوقعان مذكرة تفاهم لتعزيز الربط الإلكتروني بين المؤسستين

رام الله- الحياة الجديدة- وقع مجلس القضاء الأعلى وسلطة النقد، أمس الأربعاء، مذكرة تفاهم بهدف تطوير التعاون المؤسسي والربط الإلكتروني، بما يسهم في تسريع الإجراءات ورفع كفاءتها، ويساعد المواطنين على إتمام المعاملات المالية المرتبطة بقرارات المحاكم بأسهل وأسرع طريقة ممكنة.

وتأتي هذه الاتفاقية استكمالا لمذكرة تفاهم وقعت بين المؤسستين عام 2014، حيث جرى العمل على تحديثها وتطويرها، بما يتناسب مع التقدم التكنولوجي والتطورات التقنية والتنظيمية الحالية في المنظومة القضائية.

ووقع مذكرة التفاهم رئيس مجلس القضاء الأعلى ورئيس المحكمة العليا/محكمة النقض، القاضي محمد عبد الغني عويوي، ومحافظ سلطة النقد يحيى شنار، بحضور نائب المحافظ محمد مناصرة وعدد من المسؤولين من الطرفين.

وقال القاضي عويوي إن الاتفاقية تأتي في إطار تعزيز التوجه نحو التحول الرقمي في مجلس القضاء الأعلى، ليس فقط من خلال رقمنة الخدمات القضائية في المحاكم، وإنما أيضا في المعاملات المالية وأنظمة السداد والدفع المعتمدة، بما يواكب التطور التكنولوجي ويرفع من كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين.

وأوضح أن الربط الإلكتروني أصبح جزءا أساسيا من تطوير العمل المؤسسي والقضائي، لما له من أثر في تسريع الإجراءات، وتسهيل تنفيذ القرارات والأحكام، وتعزيز دقة المعلومات، وحماية حقوق الأطراف.

من جانبه، أكد شنار أن توقيع الملحق يمثل خطوة مهمة في تعزيز التكامل بين المنظومة القضائية والقطاع المالي، والانتقال من آليات العمل التقليدية إلى منظومة أكثر تطورا تعتمد على الربط الإلكتروني الآمن وتحديث البيانات بصورة مستمرة.

وأشاد محافظ سلطة النقد بالتعاون المستمر مع مجلس القضاء الأعلى، مشيرا إلى أن المجلس يعد من المؤسسات الوطنية المتقدمة في مجال التحول الرقمي والربط الإلكتروني، ومن بينها انضمامه إلى منصة E-SADAD، بما يعكس حرصه على تطوير خدماته وتعزيز استخدام وسائل الدفع الإلكترونية.

ومن المتوقع أن تسهم هذه الخطوة في تعزيز كفاءة التنفيذ القضائي، ودعم الاستقرار المالي والمصرفي في آن واحد، حيث سيبدأ العمل بالاتفاقية اعتبارا من تاريخ توقيعها، لما فيه مصلحة جمهور المواطنين.

إقرار برنامج مركزي لإحياء اليوم الوطني لاسترداد جثامين الشهداء والكشف عن مصير المفقودين

رام الله- الحياة الجديدة- أقرت مؤسسات الأسرى، والحملة الوطنية لاسترداد جثامين الشهداء، والقوى الوطنية في منظمة التحرير الفلسطينية، برنامجا للفعاليات المركزية لإحياء اليوم الوطني لاسترداد جثامين الشهداء الفلسطينيين والعرب والكشف عن مصير المفقودين.

وقالت المؤسسات، إن إحياء هذا اليوم يأتي لتأكيد أن قضية الشهداء المحتجزة جثامينهم والمفقودين والمختفين قسرا، تمثل قضية وطنية وإنسانية لا تسقط بالتقادم، وأن استرداد جثامينهم والكشف عن مصير المفقودين حق أصيل لعائلاتهم وللشعب الفلسطيني.

واتفقت المؤسسات والحملة والقوى الوطنية خلال اجتماع عقد في مقر منظمة التحرير، بمدينة رام الله، أمس الأربعاء، على تنفيذ برنامج من الفعاليات والتحركات المركزية في محافظات الوطن، بما يسهم في إبقاء قضية جثامين الشهداء حاضرة في الوعي الوطني والدولي، ورفع صوت عائلاتهم والمطالبة بحقهم في استرداد جثامين أبنائهم، إلى جانب المطالبة بالكشف عن مصير أبناء شعبنا الفلسطيني الذين ما زال مصيرهم مجهولا.

وتنطلق يوم الأربعاء المقبل 2026/8/26، اعتبارا من الساعة 12 ظهرا، فعاليات مركزية في عدد من محافظات الوطن، للمطالبة باسترداد جثامين الشهداء المحتجزة، والتأكيد على حق عائلاتهم في معرفة مصير أبنائها ودفنهم بما يليق بكرامتهم الإنسانية والوطنية، فضلا عن المطالبة بالكشف عن مصير المفقودين والمختفين قسرا.

ويوم الخميس 27 آب/ أغسطس، سيتم إحياء المناسبة تحت عنوان: (وفاء لذوي الشهداء المحتجزة جثامينهم في الثلاجات ومقابر الأرقام)، حيث تبدأ عند الساعة 11 صباحا، من خلال تنظيم زيارات لأهالي الشهداء في عدد من المحافظات والمدن والقرى، تأكيدا على الوقوف إلى جانبهم ومساندتهم في قضيتهم الإنسانية والوطنية، والتأكيد أن هذه العائلات ليست وحدها في معركتها.

وفي إطار الفعاليات، سيتم إعداد رسائل يوجهها أبناء شعبنا، وذوو الشهداء، إلى الأمين العام للأمم المتحدة، ومجلس حقوق الإنسان، للمطالبة بتحمل مسؤولياتهم القانونية والإنسانية، والتحرك الفوري والضغط على قوات الاحتلال من أجل تسليم جثامين الشهداء المحتجزة، وإنهاء هذه الجريمة المستمرة.

سؤال عالماشي | **موفق مطر**

الاستيطان.. هذا السرطان القاتل للسلام

يعتقد البعض أن غياب الردع القانوني الممنهج -وفقا لقوانين ومواثيق الشرعية الدولية- أهم الأسباب التي تدفع حكومة الصهيونية الدينية العنصرية في إسرائيل بقيادة بنيامين نتنياهو للاستمرار بارتكاب جرائم الحرب وضد الإنسانية، وهذا صحيح، لكن هناك أسبابا أخرى، أهمها كما نعتقد فائض الجبروت والاستكبار والتمييز العنصري، علاوة على تضخيم الشخصية الفردية والجمعية للمستوطن في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة 1967، فيما يحدث كل هذا بدوافع الخوف على الوجود، والرغبة الشديدة لدى قادة أحزاب تشكل ثقلا هاما في حكومة نتنياهو والكنيست الإسرائيلي، مثل «عظمة يهودية» برئاسة إيتمار بن غفير، و»الصهيونية الدينية» برئاسة بتسلئيل سموتريتش، والى جانبهما أحزاب دينية أخرى ويمينية تجتمع كلها على نهج يمين متطرف يطبقه حزب الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو، الذي وجد ضالته في تعقيدات الوضع الدولي، والصراعات بشكلها الحربي، التي أدت إلى نشوء حالة من اختلال التوازن في مناطق كثيرة من العالم أهمها (الشرق الأوسط)، المنطقة الإستراتيجية الأهم في العالم، وفي القلب منها فلسطين التي كانت تاريخيا وحاضرا مقصد الإمبراطوريات والدول الاستعمارية الكبرى، نظرا لموقعها الإستراتيجي ومكانتها الروحية لدى معظم سكان الأرض (المسيحيين والمسلمين).

فنتنياهو الذي يقبع على رأس قائمة الشخصيات العاملة على استحضار الكيانات الدينية في القرن الحادي والعشرين، بعد أن تجاوزها العقل السياسي الإنساني منذ قرون، واستبدلها بنظام الدولة الديمقراطية، لأنها حسب معتقده السياسي وإلى جانبه قادة أحزاب ائتلافه ومعظمه (أحزاب دينية) السبيل الوحيد للوصول بإسرائيل إلى سن ثمانين سنة، ليس بقصد التحرر من عقدة مملكة حشمونائيم وحسب، بل بتنصيب نفسه ملكا على ما سيسمى في قائمة التاريخ المزور «مملكة إسرائيل الثالثة»، لذلك ما زال يسعى مكرسا إمكانيات دولة الاحتلال لفرض أمر واقع يهودي بطابع مدني في الضفة الفلسطينية المحتلة، بما يتناسب مع رواية توراتية حُرِفَت عمدا، لتمكين المشروع الصهيوني الديني الأداة التنفيذية لمشروع استعماري دولي في قلب الوطن العربي والشرق الأوسط.

لكن بطر وجشع الأحزاب الصهيونية الدينية وغلوها في التطرف والإرهاب المسلح، حول هذا الواقع المفروض بالقوة إلى كيانات للاحتلال العسكري، لا ينقصها سوى صرف زي عسكري مميز، بعد تسليحها، وضبط آليات عمل منسقة مع جيش الاحتلال -حتى وإن ظهر بعض قادته برواية مخالفة- أو أزالت قواته بؤراً استيطانية صغيرة كبضع خيم أو بيوت جاهزة (كرافانات) لا أهمية إستراتيجية لمواقعها..

فالاستيطان المتوسع كل يوم، شبيه بنمو وتوسع خلايا سرطانية، ويشبه طغيان أعشاب فطرية سامة على أشجار معمرة، أما بصورته الواقعية الملموسة بالحواس، فإنه انعكاس فاضح لأصل (الداعشية) رمز الإرهاب والهمجية والعنصرية والجريمة ضد الإنسانية، ليكتشف العالم أن الاستيطان الإسرائيلي كان المختبر الذي استولد فايروساتها!!

فهذه جميعها على تنوع لغاتها وأجناسها وألوانها، قد اتخذت مفاهيم وأساليب (الدولة الدينية) خلال قرون الانحطاط الغابرة مبررا لاغتصاب بلاد الناس، والسيطرة عليها بقوة السلاح، وإجازة قتل وسرقة ممتلكات الآخر واعتبار ثرواتها غنائم، ويمكن لأي متابع ومراقب بدقة لجرائم المستوطنين في الضفة الفلسطينية مشاهدة هذا النموذج على الأرض الفلسطينية المحتلة.

ونحن على يقين أن هذا التحول النوعي السريع في رؤية كيانات منظومة الاحتلال السياسية للاستيطان وأساليبه، برهان على تراجع الواقعية السياسية في المجتمع السياسي الإسرائيلي من جهة، وعلى تسارع وتيرة هيمنة مفاهيم وتعاميم الهمجية، الماثلة في جريمة الحرب (الاستيطان) وجرائم الإبادة لجيش دولة الاحتلال، وتثبيت القناعة لدى معظم الجمهور الإسرائيلي بالعمل لتثبيت الاحتلال والاستيطان والإبادة كحل لضمان أمن ووجود إسرائيل!!.. وهذا وهم فظيع.. عليهم الاستفاقة منه، فالاستيطان سرطان قاتل للسلام.

جيش الاحتلال يعلن فتح «تحقيق جنائي» باستشهاد الطفلة هند رجب في غزة عام 2024

تل ابيب- أ.ف.ب- قال جيش الاحتلال الإسرائيلي أمس الأربعاء، إنه أمر بفتح تحقيق جنائي بشأن حيثيات استشهاد الطفلة هند رجب في غزة عام 2024، التي أثارت قضيتها غضبا دوليا بعد انتشار تسجيل صوتي لآخر اتصال معها.

وعثر على جثمان هند رجب (5 سنوات) داخل مركبة نخرها رصاص الاحتلال في مدينة غزة، بعد 12 يوما من آخر اتصال أجرته في 29 كانون الثاني/يناير 2024، مع الهلال الأحمر الفلسطيني واستمر لساعات، في محاولة يائسة لطلب المساعدة.

وقال جيش الاحتلال امس: «بعد مراجعة النتائج، ونظرا إلى مزاعم وجود إخفاقات في تنسيق تحرك سيارة إسعاف تابعة للهلال الأحمر الفلسطيني، تقرر فتح تحقيق جنائي في الحادثة من قبل شعبة التحقيقات الجنائية في الشرطة العسكرية».